

Distr.: General
26 March 2013

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون
البند ١٥ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/67/L.44 و Add.1)]

١٠٤/٦٧ - تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان^(١)، ولا سيما الحق في حرية الفكر والضمير والدين،

وإذ تشير إلى قرارها ٢٢٦/٦٦ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ المتعلق بتشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام وقراراتها الأخرى ذات الصلة بالموضوع،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ١٤/٦٤ المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ المتعلق بتحالف الحضارات الذي رحبت فيه بالجهود الرامية إلى تشجيع مزيد من التفاهم والاحترام بين البشر من مختلف الحضارات والثقافات والأديان،

وإذ تضع في اعتبارها ما يمكن أن يقدمه الحوار بين الأديان والثقافات من مساهمة قيمة في زيادة الوعي بالقيم المشتركة بين البشر جميعا وزيادة فهمها،

وإذ تلاحظ أن الحوار بين الأديان والثقافات أسهم إسهاما كبيرا في تحقيق التفاهم والتسامح والاحترام وفي تعزيز ثقافة السلام وتحسين العلاقات بوجه عام بين الشعوب التي تتباين خلفياتها الثقافية والدينية وبين الأمم،

(١) القرار ٢١٧ ألف (د - ٣).



الرجاء إعادة الاستعمال



وإذ تقر بأن التنوع الثقافي وسعي جميع الشعوب والأمم إلى تحقيق التنمية الثقافية هما من مصادر الإثراء المتبادل للحياة الثقافية للبشر جميعاً،

وإذ تضع في اعتبارها أن تقبل التنوع الثقافي والعنقي والديني واللغوي يرسى أسس السلام والتفاهم والصداقة بين الناس من مختلف الثقافات والأمم وأنه ينبغي مراعاة هذا التنوع في الجهود المبذولة لإقامة الحوار بين الثقافات والأديان، حسب الاقتضاء،

وإذ تشدد على أهمية الثقافة لأغراض التنمية ومساهمتها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وإذ تلاحظ في هذا الصدد الصلة الوثيقة بين التنوع الثقافي والحوار والتنمية،

وإذ تلاحظ مختلف المبادرات التي اضطلع بها على الصعد المحلي والوطني والإقليمي والدولي من أجل تعزيز الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات والحضارات، وهي مبادرات مترابطة يعزز كل منها الآخر،

وإذ ترحب بافتتاح مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي للحوار بين الأديان والثقافات في فيينا بمبادرة من الملك عبد الله عاهل المملكة العربية السعودية الذي أنشئ على أساس المقاصد والمبادئ المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإذ تقر بالدور الهام الذي يتوقع أن يؤديه المركز كمُنبر لتعزيز الحوار بين الأديان والثقافات،

وإذ تنوه بالذكرى العاشرة لصدور الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي في عام ٢٠٠١^(٢)، وإذ ترحب بالاحتفال بالسنة الدولية للتقارب بين الثقافات في عام ٢٠١٠، واعتماد المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، في دورته السادسة والثلاثين، القرار ٤٠ المعنون "إعلان عقد دولي للتقارب بين الثقافات (٢٠١٣-٢٠٢٢)"^(٣)،

وإذ تشجع الأنشطة الرامية إلى تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات من أجل تعزيز السلام والاستقرار الاجتماعي واحترام التنوع وتوخي الاحترام المتبادل بين أفراد مختلف المجتمعات المحلية ومن أجل تهيئة بيئة مؤاتية لتحقيق السلام والتفاهم على الصعد العالمي وأيضاً على الصعد الإقليمي والوطني والمحلي،

(٢) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، سجلات المؤتمر العام، الدورة الحادية والثلاثون، باريس، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر - ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، المجلد الأول، القرارات: الفصل الخامس، القرار ٢٥، المرفق الأول.

(٣) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، سجلات المؤتمر العام، الدورة السادسة والثلاثون، باريس، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر - ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، المجلد الأول والتصويبات: القرارات، الفصل الخامس.

وإذ تسلم بما تسهم به وسائط الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة في تغيير مفاهيم الشعوب للثقافات والأديان المختلفة، بطرق منها تشجيع الحوار،

وإذ تعيد تأكيد أهمية الاستمرار في عملية إشراك جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم الشباب والنساء، بوصفهم عناصر فاعلة معنية، في الحوار بين الأديان والثقافات في إطار المبادرات المناسبة التي تتخذ على مختلف الصعد بهدف التصدي للأفكار التي تنطوي على حكم مسبق وتحسين التفاهم،

وإذ تسلم بالتزام جميع الأديان بالسلام وبضرورة تضافر الأصوات التي تدعو إلى الاعتدال من جميع الأديان والمعتقدات من أجل إقامة عالم أكثر أمنا وسلاما،

١ - تعيد تأكيد أن التفاهم والحوار بين الأديان والثقافات يشكلان بعدين مهمين من أبعاد الحوار بين الحضارات وثقافة السلام؛

٢ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن الحوار بين الثقافات والأديان^(٤)؛

٣ - تنوّه بالعمل الذي تواصله منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة الاضطلاع به في مجال الحوار بين الثقافات والأديان والجهود التي تبذلها لتشجيع الحوار بين الحضارات والثقافات والشعوب، وبالأنشطة المتصلة بثقافة السلام، وترحب بصورة خاصة باعتماد برنامج عملها الجديد من أجل ثقافة السلام واللاعنف وتركيزها على اتخاذ إجراءات محددة في هذا المجال على الصعد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي؛

٤ - تحيط علما بالنتائج الإيجابية للسنة الدولية للتقارب بين الثقافات التي تحققت في عام ٢٠١٠ التي أسهمت فيهيئة بيئة مؤاتية للتعايش والوئام داخل المجتمعات المتنوعة وفيما بينها؛

٥ - تعلن الفترة ٢٠١٣-٢٠٢٢ عقدا دوليا للتقارب بين الثقافات، وتهيب بالدول الأعضاء اغتنام هذه الفرصة لتعزيز أنشطتها المتعلقة بالحوار بين الأديان والثقافات عن طريق تشجيع التسامح والتفاهم، وتدعو منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة أن تكون في هذا السياق الوكالة التي تتولى زمام المبادرة في منظومة الأمم المتحدة؛

٦ - تعيد تأكيد التزام جميع الدول رسميا بالوفاء بالتزاماتها بتعزيز احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع ومراعاتها وحمايتها على الصعيد العالمي، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان^(١) والصكوك الأخرى المتعلقة بحقوق

(٤) A/67/283.

الإنسان والقانون الدولي، حيث إن الطابع العالمي لهذه الحقوق والحريات أمر غير قابل للنقاش؛

٧ - **ترحب** بنتائج الاجتماع الآسيوي الأوروبي السابع المعني بالحوار بين الأديان فيما يتعلق بتسخير فوائد الهجرة والتصدي لتحدياتها عبر الحوار بين الأديان والثقافات الذي عقد في الفلبين في ١٣ و ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١؛

٨ - **تؤكد** أهمية الاعتدال كقيمة داخل المجتمعات لمواجهة التطرف بجميع جوانبه ولزيادة الإسهام في تعزيز الحوار والتسامح والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات؛

٩ - **ترحب** بالجهود التي تبذلها وسائط الإعلام لتعزيز الحوار بين الأديان والثقافات، وتشجع على مواصلة تعزيز الحوار بين وسائط الإعلام من جميع الثقافات والحضارات، وتشدد على حق كل شخص في حرية التعبير، وتعيد تأكيد أن ممارسة هذا الحق تنطوي على واجبات ومسؤوليات خاصة وقد تخضع، من ثم، لقيود معينة لا تتجاوز ما ينص عليه القانون وما يقتضيه احترام حقوق الآخرين أو سمعتهم أو حماية الأمن القومي أو النظام العام أو الحفاظ على الصحة أو الآداب العامة؛

١٠ - **ترحب أيضا** بالجهود الرامية إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك شبكة الإنترنت، لتشجيع الحوار بين الأديان والثقافات، وتنوّه، في هذا الصدد، مع التقدير بإنشاء حركة بلدان عدم الانحياز البوابة الإلكترونية للحوار بين الأديان عملاً بالالتزامات التي قطعت أثناء الاجتماع الوزاري الاستثنائي لحركة بلدان عدم الانحياز المعني بالحوار والتعاون بين الأديان من أجل السلام والتنمية الذي عقد في مانيل في الفترة من ١٦ إلى ١٨ آذار/مارس ٢٠١٠، وتشجع الجهات المعنية على الاستفادة من الفرصة لنشر أفضل ما لديها من ممارسات وخبرات في مجال الحوار بين الأديان والثقافات من خلال الإسهام في البوابة الإلكترونية للحوار بين الأديان؛

١١ - **تشجع** الدول الأعضاء على النظر، حسب الاقتضاء ومتى كان ذلك مناسباً، في المبادرات التي تحدد مجالات يتعين اتخاذ إجراءات عملية فيها في جميع قطاعات المجتمع وعلى جميع مستوياته، من أجل تشجيع الحوار والتسامح والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات، ومن بين هذه المبادرات الأفكار التي طرحت خلال الحوار الرفيع المستوى بشأن التفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام الذي عقد في نيويورك في ٤ و ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، بما في ذلك فكرة النهوض بعملية الحوار بين الأديان في العالم؛

١٢ - تقرر بأهمية الحوار بين الأديان وما يقدمه من إسهام كبير في تعزيز التماسك الاجتماعي والسلام والتنمية، وتقيم بالدول الأعضاء اعتبار الحوار بين الأديان والثقافات، حسب الاقتضاء، ومتى كان ذلك مناسبا، أداة هامة في الجهود الرامية إلى إحلال السلام وإرساء الاستقرار الاجتماعي وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بالكامل؛

١٣ - تقرر أيضا بالجهود التي تبذلها الجهات المعنية من أجل تعزيز التعايش والوئام داخل المجتمعات عن طريق تشجيع احترام التنوع الديني والثقافي، بسبل منها تحاور مختلف شرائح المجتمع بشكل متواصل ونشط؛

١٤ - تسلم بمشاركة منظومة الأمم المتحدة على نحو فعال مع المنظمات الدينية في تشجيع الحوار بين الأديان والثقافات وفي الجمع بين أفراد من مختلف الأديان لمناقشة قضايا وأهداف مشتركة؛

١٥ - تسلم أيضا بالدور الهام للمجتمع المدني، بما في ذلك الأوساط الأكاديمية، في تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات، وتشجع التدابير العملية لحشد المجتمع المدني، بما في ذلك بناء قدرات وإيجاد فرص وأطر من أجل التعاون؛

١٦ - تدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة تعزيز المصالحة من أجل المساعدة على ضمان تحقيق سلام دائم وتنمية مستدامة، بطرق تشمل اتخاذ تدابير للمصالحة والاضطلاع بأعمال الخدمة العامة والتشجيع على العفو والتراحم بين الأفراد؛

١٧ - تسلم بأن مكتب دعم وتنسيق شؤون المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة يضطلع بدور قيم كجهة تنسيق داخل الأمانة العامة بشأن هذه المسألة، وتشجع المكتب على مواصلة التفاعل والتنسيق مع الكيانات المعنية في منظومة الأمم المتحدة وتنسيق إسهامها في العملية الحكومية الدولية الرامية إلى تعزيز الحوار بين الثقافات والأديان؛

١٨ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٥٨

١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢